

كلمة وزير الخارجية المصري\*  
أمام المؤتمر الدولي للأطراف الموقعة  
معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية  
نيويورك، 1995/4/20. \*\* [مقتطفات]

[.....]

أعتقد أننا جميعاً متفقون على أن اكتشاف الذرة يعد من أهم أحداث القرن العشرين، [...] وأن استخداماتها العسكرية أو التهديد بها، أو الردع عن طريق مجرد وجودها، [...] مصدر خطر أكيد على السلام، يهدد حق الإنسان في الحياة وحقوق الشعوب في التطور.. كما أنه يقيّن عمل مهّده للأمن والسلم دولياً وإقليمياً ومناف لمبادئ حقوق الإنسان والشعوب. ومن هنا كان تأييد مصر لنظام منع الانتشار النووي وانضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن هنا أيضاً يأتي حرصنا على عالمية المعاهدة. بالمعنى الحقيقي للكلمة: أي دون استثناءات... وعلى مصداقيتها، أي بالضمانات الجدية والفعالة... وعلى توازنها: أي بقيام كافة الأطراف باحترام التزاماتهم، وإلا يصبح نظام منع الانتشار نظاماً يراد به فرض القيود على البعض لصالح البعض الآخر، ومع استثناء البعض الثالث، ربما إلى الأبد، وهو أمر لا يمكن قبوله.

[.....]

إن أكبر نقد يوجه إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية هو استمرار التفاوت الشديد بين التزامات الدول الأطراف فيها، دول احتفظت بحيازة الأسلحة النووية دون رقابة أو قيد، في مقابل دول تعهدت بعدم حيازة الأسلحة النووية أو أجهزة التفجير النووي وبإخضاع مرافقها النووية لنظام الرقابة الشامل التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. استمر هذا الوضع حتى يومنا هذا رغم أنه كان من المفروض أن يظل هذا التباين مرحلياً ومتحركاً، نحو المساواة بين الحقوق والواجبات. إن استمرار هذا التفاوت في الالتزامات والواجبات لا يتمشى مع أي مفهوم مقبول للأمن الجماعي في ظل مناخ خال من المخاطر النووية. بالإضافة إلى أنه يتعارض مع روح المعاهدة وأهدافها. لذا فإن الدول النووية مطالبة بوضع إطار محدد لتخفيض وإزالة الترسانات النووية، مع تحديد تواريخ مستهدفة لتنفيذ ذلك.

من ناحية أخرى، فإن استمرار الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية دون ضمانات أمنية فعالة وملزمة قانوناً، تحميهم من مخاطر هذه الأسلحة هو أمر مخيب للأمال محبط لأهداف منع الانتشار لا يمكن أن يؤدي إلى الاطمئنان العالمي أو ترسيخ السلام الدولي.

لقد تابعت مصر الإعلانات الأحادية الصادرة عن الدول النووية، وأجد لزاماً عليّ أن أقول بكل صراحة أن ما صدر عن الدول النووية فيما عدا الصين يحمل في طياته الكثير من التحفظات والشروط، ويؤسفني القول بأن القرار 984 الصادر مؤخراً عن مجلس الأمن وبعد 37 عاماً من صدور القرار 255 لا يزال قاصراً عن توفير ضمانات الأمن المطلوبة لتأمين الدول غير النووية من مخاطر هذه الأسلحة حيث ركز القرار على عنصر المساعدة عند حدوث عدوان نووي وأغفل عناصر أساسية أخرى كان لزاماً على المجلس أخذها في الاعتبار وهي عناصر الردع والحماية والفعالية [...].

[.....]

السيد رئيس المؤتمر

\* عمرو موسى.

\*\* "الأهرام" (القاهرة)، 1995/4/21.

إن موقف مصر تجاه قضايا عدم الانتشار النووي هو تعبير عن سياسة راسخة وثابتة تمتد جذورها عبر عقود من السنين، وتعكس مبادئ تمت ترجمتها إلى مواقف محددة على المستويين الدولي والإقليمي [.....].

[وقد] تعددت المبادرات والجهود المصرية في إطار نزع السلاح النووي الدولي والإقليمي، ولكن وللأسف يزداد معها وبالتوازي، شعورنا بالإحباط وخيبة الأمل وغيبة الأمان.

فبالإضافة إلى بقاء عملية نزع السلاح النووي، وضعف الضمانات، وعدم التوازن في الالتزامات، نجد في وضع التسليح النووي الإقليمي في الشرق الأوسط ما يقلق استقرارنا ويهدد أمن المنطقة في مجملها.

إن وجود برنامج نووي غير خاضع لنظام الضمانات على حدودنا الشرقية يخلق وضعاً شديداً للخطورة بالنسبة إلينا، لذا قمنا باتصالات مكثفة مع جميع شركائنا الإقليميين، وكذلك مع الأطراف الدولية المؤثرة، سعياً وراء ترتيبات دولية أو إقليمية تحمي المنطقة من مخاطر الأسلحة النووية، وتؤكد عزم أطرافها جميعاً. بما فيهم إسرائيل. على الالتزام بالمواثيق الدولية وعلى رأسها الانضمام إلى معاهدة منع الانتشار، وإخضاع كافة المرافق النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وقد أعربنا في اتصالاتنا هذه عن استعدادنا للتجاوب مع خطوات تمهيدية ولكن محددة تقوم بها إسرائيل، إذا كانت تشكل تقدماً عملياً في اتجاه انضمامها إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية أو إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، واقترحنا:

أولاً: بدء عملية تفاوض رسمية في لجنة الحد من التسليح في الشرق الأوسط الخاصة بالمسار المتعدد الأطراف حول أحكام وعناصر إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

ثانياً: اقترحنا أن تلتزم كافة دول المنطقة بما فيها إسرائيل بالانضمام إلى المواثيق الدولية في مجال منع انتشار أسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية والبيولوجية بما في ذلك معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وذلك في غضون فترة زمنية محددة تتماشى مع التوصل لاتفاقيات سلام بين إسرائيل والأطراف المشتركة في مسيرة السلام في الشرق الأوسط التي بدأت في مدريد.

ثالثاً: بحث موضوع التفتيش، تبادل الزيارات التفتيشية على المرافق النووية في المنطقة.

السيد رئيس المؤتمر

طرحنا هذه الاقتراحات بروح إيجابية بأمل تحريك الموقف نحو تفاهم يؤكد التزام الجانب الإسرائيلي باتخاذ خطوات عملية. ومن الآن. التفاوض حول إخلاء المنطقة من جميع أسلحة الدمار الشامل، وعزمه أي الطرف الإسرائيلي توفيق أوضاعه الأمنية والتزاماته القانونية في مجال نزع السلاح مع التزامات الأطراف الإقليمية الأخرى، وفي إطار منع الانتشار.

[.....]

ورغم كل الجهود، لم تستجب إسرائيل حتى الآن لمسعانا بأن تنضم إلى معاهدة منع الانتشار، كما لم تستجب إلى اقتراحنا بدء التفاوض حول إجراءات إقليمية في مجال أسلحة الدمار الشامل في الوقت الحالي، أو إجراء تفتيش متبادل على المرافق النووية، رفضت إسرائيل كل هذا، رغم أن سجلات الأمم المتحدة ستوضح أن إسرائيل تتماشى مع توافق الآراء حول قرار الجمعية العامة الداعي لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط والذي يدعو أطراف المنطقة للانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي... رفضته رغم أنها ظلت تكرر منذ السبعينات وحتى عام 1990 أن شرطها الوحيد في تحقيق ذلك هو بدء التفاوض المباشر مع الأطراف العربية المعنية... وهو بالفعل ما تحقق. هذا الموقف الإسرائيلي لن يزيدنا إلا إصراراً على موقفنا حماية الشرق الأوسط من مخاطر كثيرة يسببها هذا الموقف غير المفهوم وغير الموضوعي من جانب إسرائيل.

[.....]

بنفس المنطلق وبنفس روح المسؤولية الرائدة التي حدث بنا إلى الدخول في علاقات سلام مع إسرائيل وإلى ريادة عملية السلام العربي. الإسرائيلي بأكملها، تطرح مصر اليوم قضية التسليح النووي في الشرق الأوسط... نطرحها لوجود مفاوضات مباشرة بين دول المنطقة لأول مرة ترمي إلى وضع أساس لعلاقات سلمية آمنة ومزدهرة للشرق الأوسط. فكيف يمكن أن تستكمل هذه الأرضية وتتثبت دون الاتفاق على مبدأ تساوي الالتزامات والحقوق على المستوى الإقليمي وبدء التحدث حول الترتيبات المنفذة لذلك، على أن تستكمل مع استكمال بنين السلام، خاصة بالنسبة لموضوع على هذا القدر من الخطورة مثل الوجود العسكري النووي، ترتبط به مفاهيم

وردود فعل كثيرة لا بد أن تستقيم حتى يسود السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. وهي قضية لن نقبل أن يكال فيها بمكيالين، أو تطبيق فيها أوضاع تمييزية لطرف على حساب أطراف أخرى.

إن مصر تطالب إسرائيل، من فوق هذا المنبر، باسم السلام وبروح إيجابية، وفي إطار هذا الحدث التاريخي، أن تراجع موقفها، وأن تلتزم بمثل ما يلتزم به جيرانها في المنطقة فيما يخص منع انتشار الأسلحة النووية.

أنتهز هذه الفرصة لأناشد أطراف معاهدة انتشار الأسلحة النووية العمل المستمر لضمان التزام جميع دول المنطقة بسياسات تتفق مع أهداف ومقاصد المعاهدة بما يتمشى مع ما أكدته اجتماع قمة مجلس الأمن في 31 يناير [كانون الثاني] 1992 بأن انتشار أسلحة الدمار الشامل يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين الأمر الذي يجعلنا نتوقع من مجلس الأمن الاضطلاع بمسؤولياته في مواجهة مخاطر هذه الأسلحة واتخاذ إجراءات محددة وملموسة في هذا الصدد.

[.....]

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)